

تقديم

هنالك اسمٌ أو مثل أعلى، تجتمع عليه النفوس، ويُعش قلبَ الديمقراطيات الغربية في نهاية هذه الألفية: الأخلاق. منذ عشرة أعوام تقريبا، ما فتى تأثير الأخلاق يتقوى، مجتaha وسائل الإعلام، ومغذيا الفكر الفلسفي والقانوني والأخلاقي، ومولدا مؤسسات وطموحات وممارسات جماعية جديدة. أخلاق علم الأحياء، العمل الخيري الإعلامي، العمل الإنساني، المحافظة على البيئة، تخليق مجالات الأعمال والسياسة والإعلام، النقاش حول الإجهاض والتحرش الجنسي والمحادثات الإباحية وقواعد المخاطبة اللائقة، الحملات العنيفة لمحاربة المخدرات والتدخين: في مجالات متعددة، صار إحياء القيم، وروح المسؤولية، تُشهر على أنها الواجب الأول لهذا العصر. لقد صارت الدائرة الأخلاقية هي المرأة المفضلة التي تُفك من خلالها شفرة روح العصر الجديد. قبل مدة يسيرة، كانت مجتمعاتنا تُثار لفكرة الحرية الفردية أو الجماعية، إذ كانت الأخلاق مرادفة للرياء التعبدية^(١) والقمع البرجوازي. مرت هذه المرحلة، وصارت الأخلاق تتبوأ مكانة عظيمة، في الوقت الذي وُضعت فيه أركان ثقافة جديدة، تقدس قيم النجاعة والتنظيم الحكيم والنجاح والحماية الأخلاقية: لم تعد الطوباوية متصورة إلا في مجال الأخلاق، و«القرن الحادي والعشرين سيكون أخلاقيا أو لن يكون».

(١) استعمل المؤلف هنا لفظ "PHARISAÏSME" أي «الفريسية»، وهي طائفة يهودية قديمة. وصار المصطلح يستعمل في الأدب الغربي للدلالة على معاني: النفاق والرياء في التعبد، مع دعوى الطهرانية الأخلاقية، والتشدد في الحكم على تصرفات الآخرين [المترجم].

لا يمنع هذا كله -في الوقت ذاته- من استمرار خطاب اجتماعي متشائم، في خط استمراريةٍ ممتدة عبر التاريخ، يندد بانتهيار القيم، وطغيان الفردانية، و«نهاية الأخلاق». تتأرجح المجتمعات المعاصرة بين طرفي النقيض، راعيةً خطابين متناقضين في الظاهر: خطاب إحياء الأخلاق من ناحية؛ ومن ناحية أخرى خطاب الانحطاط الأخلاقي الذي يمثله بوضوح تصاعد الجُنْح، و«الجيتوهات» التي ينتشر فيها العنف والمخدرات والأمية، والفقر الشديد، وتكاثر الجرائم المالية، وازدهار الفساد في الحياة السياسية والاقتصادية. لا شك في وجود روابط ممكنة بين هذين المحورين، إذ يمكن تفسير الغليان الأخلاقي بكونه رد فعل على انهيار السلوك، وتفسير انتعاش الضمائر على أنه كفاخٌ للخروج من دائرة الفردانية منعقدة المسؤولية. لكن يبقى هذا الجواب عاجزاً عن حلّ عمق السؤال: إذا كانت ثقافة الاهتمام بالذات الفردانية مهيمنة إلى هذا الحد، كيف يمكن تفسير التطلع الجماعي للأخلاق؟ كيف يمكن لأفراد يدورون حول أنفسهم، دون مبالاة بالآخرين ولا بالصالح العام، أن يقع منهم التبرم لداع أخلاقي، أو التعامل بسخاء، أو التماهي مع المطالبات الأخلاقية؟ وماذا عن الثقافة الفردانية الممجدة للأننا، وهي تنجح مع ذلك في تسليط الأضواء على محاسن الاستقامة والتضامن والمسؤولية؟ لا بد من الإقرار بأن التأييد الذي تستفيد منه الأخلاق اليوم، يقود إلى مراجعة الأحكام التي تسوّي -دون تحفظ- بين الفردانية والالأخلاقية، وإلى جعل النموذج النيو-فرداني المعرّف -باختزال كبير- خارج أي همٍّ أخلاقي، أكثر تعقيداً.

أكثر من هذا: يزدهر موضوع التنشيط الأخلاقي، أو حتى «النظام الأخلاقي»، ولكن ما طبيعة هذا الازدهار، وعن أية أخلاق نتحدث بالضبط؟ هذه الأسئلة هي في مركز كتابنا هذا. لنقل ابتداءً: إننا نعترض على فكرة «العودة إلى الأخلاق»، التي يُظن خطأً أنها فكرة بديهية. من الصحيح أن قيمة الأخلاق ارتفعت بعد مدةٍ من التهميش النسبي، ولكن نسق النهضة يشهد لفكرة تمديد المتطابق، في حين يكون المعبر أكثر هو الفجوة التاريخية للاشتغال، والفرق في التسجيل الاجتماعي للقيم. إن العصر الذي نعيش فيه لا يعيد حكم تلك الأخلاق القديمة، ولكنه يخرج منها في الحقيقة. ولا ينبغي أن يفهم من هذا أدنى قطيعة

مع القوانين الأخلاقية، أو السعي إلى اختراع قيم أخلاقية جديدة؛ فإنها - في أساسها - لم تتغير منذ قرون عديدة. إنها استمرارية طويلة الأمد، لكنها لا ينبغي أن تطمس الطريقة الجديدة للعلاقة بالقيم، والتقنين الاجتماعي للأخلاق، غير المسبوق إلى درجة أنه يؤسس لمرحلة جديدة في التاريخ الحديث للأخلاق. إذا نظرنا للأمر عن قرب، فإن الغالب على رؤيتنا هو أثر الإنعاش للأخلاق القديمة؛ ولكننا إذا نظرنا من بعيد، فسرى انقلابا ثقافيا جوهريا، يضع - على الرغم من التقائه بالمرجعية الإنسانية الخالدة - أسس أخلاق من «النوع الثالث»، لا تستمد نموذجها الأعلى من الأخلاق الدينية التقليدية، ولا من تلك الأخلاق الحديثة المأخوذة من الواجب العلماني القطعي والمشدد.

إن النظرة الممتدة على زمن طويل، هي الوحيدة القادرة على إعطاء المعنى الحقيقي للتوجه التاريخي الجديد للحياة الأخلاقية، وتوضيح معالمه. ما الذي نراه إذن، حين نلقي نظرة شمولية واحدة على هذا التوجه العام؟ انطلاقا من عصر الأنوار، كان الحداثيون يطمحون إلى وضع أسس منظومة أخلاقية مستقلة عن العقائد الدينية، لا تستند إلى أي وحي إلهي، ومتحررة من فكرة الثواب والعقاب في اليوم الآخر. كانت هذه هجمة معادية للدين، وضعت الأساس للموجة الأولى من الأخلاق العلمانية العصرية، التي يمكن تأريخها - إن كان من اللازم وضع معالم فاصلة - بين سنتي ١٧٠٠ و ١٩٥٠. كان هذا الدور الأول من العلمنة الأخلاقية التي امتازت بأنها - مع تحررها من روح الدين - استلهمت منه أحد رموزه الأساسية: مبدأ الدين اللامتناهي، والواجب المطلق. لقد ترنمت الديمقراطية الفردانية الأولى بمحاسن الالتزام الأخلاقي وجعلت منه أمرا مثاليا، كما احتفت بجديّة بالغة بواجبات الإنسان والمواطن، وفرضت قواعد متممة وقمعية وانضباطية لتدبير الحياة الشخصية. كانت هذه شعلة الواجب التي تمليها الرغبة في طرد الحركية الفاجرة لحقوق الفرد الحديث، وتجديد الأرواح والأجسام، وتلقيين روح الانضباط والتحكم في الذات، وتوحيد الأمة عن طريق وحدة أخلاقية ضرورية للمجتمعات العلمانية. حين رفع الحداثيون المثال الأخلاقي إلى أعلى درجات النقاء، وعبروا عن تقديس الفضائل العلمانية،

وعظّموا واجب التضحية بالفرد على هيكل الأسرة والوطن والتاريخ، فإنهم أبقوا على بعض الروابط مع تقاليد نكران الذات التي يمدّدها النسق الديني للإلزامية اللامتناهية للواجبات. لقد انتقلت الالتزامات العليا تجاه الرب، إلى الدائرة الإنسانية الدنيوية؛ لقد تحوّلت إلى واجبات غير مشروطة تجاه النفس والغير والمجتمع بأكمله. لقد اشتغل هذا الطور الأول من الأخلاق الحداثيّة كديانة للواجب العلماني.

انتهت هذه المرحلة، وبدأ منطق جديد في قضية علمنة الأخلاق يشتغل؛ وهو منطق لا يكتفي بالتأكيد على أن الأخلاق تنتمي لدائرة مستقلة عن الأديان السماوية، ولكن يسعى إلى التدويب الاجتماعي لشكلها الديني: الواجب نفسه. منذ نحو نصف قرن، سرّعت المجتمعات الديمقراطية ما يمكن أن نسميه - إذا أردنا استعمال تعبير جون بوييرو (Jean Baubérot) بعد أن نحوّلها عن أشكّلتها وتحقيها - «العتبة الثانية» من العلمنة الأخلاقية، أي عصر ما بعد الواجب. وهنا يكمن الجديد الاستثنائي في ثقافتنا الأخلاقية: لأول مرة، يقوم المجتمع بتلطيف الوصايا العليا ونزع مصداقيتها - بدلا من تمجيدها والإشادة بها-، ويحظ من قيمة المثل الأعلى لنكران الذات عن طريق الإثارة المنهجية للرغبات الآنية، وعشق الأنا، والسعادة الحميمية والمادية. لقد قضت مجتمعاتنا على جميع قيم التضحية، سواء أكان الذي يحركها هو اليوم الآخر أو الغايات الدنيوية؛ ولم تعد إلزامات الواجب المغالية هي التي تغدّي الثقافة اليومية، ولكن الرفاهية وحركية الحقوق الذاتية؛ لم نعد نقرّ بإلزامية أي ارتباط، إلا الارتباط بذواتنا. حتى يومنا، كانت استقلالية الأخلاق عن الدين تُرفع على أنها مبدأ قائم، ولكنها مع ذلك «تُنفى» في اشتغالها الواقعي، من خلال الإطلاعية المتصلبة للواجب. وكانت نهاية هذه التفرقة، أن الأخلاق -وهي تتنظّم في الغالب خارج صورة الواجب- صارت تحقق بكل جذرية عصر «الخروج من الدين» (Marcel Gauchet). لقد انقلبت الديمقراطيات إلى ما وراء الواجب، ونظمت نفسها بحسب أخلاق ضعيفة وفي حدها الأدنى، دون «التزامات ولا عقوبات». إن مسيرة التاريخ الحديث أنتجت تشكّل طراز غير مسبوق: المجتمعات ما بعد التخليقية.

لا شك أن بعض الناس قد يُظهرون حيرتهم أمام وضع مفهوم مثالي- نموذجي يضاف إلى العائلة المعجمية لـ «مابعديات»، والتي صارت متكاثرة بشكل ما. ولكن كيف يمكننا أن نسمي ثقافة لم تعد تصرّح بـ «يجب» إلا في الحالات الاستثنائية، وتنشر معايير الرفاهية أكثر من الالتزامات السامية للمثل الأعلى، وتحوّل العمل الأخلاقي إلى عروض للتسلية وتواصل في الشركات؟ كيف نسمي ثقافة يمحو فيها الترويج للحقوق الذاتية أهمية الواجب المؤلم، وتهيمن فيها العلامة الأخلاقية وينعدم اشتراط الإخلاص؟ المجتمع ما بعد الأخلاقي: هو مجتمع يرفض بلاغة الواجب المتمزمت والمتكامل والمانوي، وبموازاة ذلك يرفع من قيمة الحقوق الفردية في الاستقلالية والرغبة والسعادة. إنه مجتمع متخلص في عمقه من المواعظ المتطرفة، ولا يعتني إلا بالمعايير غير المؤلمة للحياة الأخلاقية. لذلك لا يوجد أدنى تناقض بين ارتفاع قيمة الموضوعات الأخلاقية والمنطق ما بعد التخليقي، لأن الأخلاق المنتخبة لا تقتضي أية تضحية كبرى، ولا أي اقتلاع من الذات. ليس في هذا المجتمع أدنى تألف مع الواجب البطولي، ولكن فيه اصطلاح بين القلب والاحتفال، بين الفضيلة والمصلحة، بين التزامات المستقبل وجودة الحياة في الحاضر. إن الأثر الأخلاقي - بعيدا عن أن يواجه الثقافة الفردية ما بعد التخليقية - يمكن عدّه في الحقيقة مظهرا من مظاهرها النموذجية.

إن المنطق ما بعد التخليقي على الرغم من هيمنته، لا يمحو التيارات المعاكسة، أي المطالبات التخليقية الصريحة، والتي تتفاوت حدتها من بلد لآخر. إن ما بعد الواجب لا يعني أن تكون المجتمعات متوافقة مع التسامح المنحل، ولا تتطلع إلا إلى توسيع دائرة الحقوق الفردانية؛ ويدل على هذا الاحتجاجات التي تثيرها قضية الإجهاض، إلى جانب الاعتراضات المتعددة على تجاوز الحدود والانحلال الأخلاقي والإباحية. إن المجتمع الذي يذيب طقوس الواجب يقلل من الفكر الإطلاقي، إنه لا يُلغي الحملات «الأصولية» ولا مشروعية التشريعات القمعية الشديدة والفضائية (المخدرات، عقوبة الإعدام، الإجهاض، الرقابة، التطرف في القواعد الصحية). لقد كنا نظن أن التعصب الأخلاقي قد انحسر، ولكنه ما يزال مستمرا، ولو مدفوعا بحركات هامشية. بدلا من تهدئة

النقاش الأخلاقي، تقوم الثقافة الخارجة عن الواجب بشحذه، وتقربه من الجماهير، وتعمق من التعارض بين وجهات النظر. ليس التساهل ولا الدوامه الشيطانية للحقوق الذاتية هي التي تمضي قدما، وإنما النمو المتوازي لطريقتين متناقضتين للتعامل مع القيم، أو نمطين متعارضين لضبط الحالة الاجتماعية الفردانية مع التفاوت في مداهما الاجتماعي. من جهة، هنالك منطق مرن وحواري، ليبرالي وبراجماتي يسعى إلى البناء المتدرج للحدود، ويحدد العتبات، ويدمج معايير متعددة، ويؤسس للإعفاءات والاستثناءات. ومن جهة أخرى، هنالك أدوات «مانوية»، ومنطق صارم في ثنائياته، واستدلالات عقدية أكثر مما هي واقعية، تهتم بالتزمت المعلن أكثر من التقدم الأنسي، وبالقمع أكثر من الوقاية. إذا كان اتجاه السير في الديمقراطيات يعزز البحث عن الحلول التوافقية، فإن الاتجاه المعارض لا ينفك عن فرض نفسه أيضا. في هذه الظروف، لا يمكننا استبعاد تعزيز التقنين الكبير في الوقت الذي يوجد فيه الفكر الأصولي على هامش المجتمع، ولا الصعود القوي للامتثالية الأخلاقية الجديدة التي يفاقمها تطرف الأقليات النشطة، والمرجعيات المهيمنة في الأمن والصحة وحماية النساء والأطفال: أخلاق قاسية، وتوهج أقل للواجب. إن وجه الغد سيكون في جزء منه على صورة هذا الصراع بين هذين المنطقين المتعارضين: أحدهما يبتعد عن أنواع التطرف، ويأخذ بعين الاعتبار التعقيد على الصعيدين المجتمعي والفردية، ويبتكر عددا متعددة وتجريبية ومخصصة؛ أما الآخر فلا يلتفت -باسم دوجمائية أخلاقية وقانونية جديدة- للواقع الاجتماعي والفردية. لم يكتب شيء بعد: نهاية الواجب لا توقع على «نهاية التاريخ».

إذا كانت المرادفة بين ما وراء الواجب وبين تفتيت أية إرادة أخلاقية أمرا كاريكاتوريا، فإنه لا بد من الإقرار بأنها تساهم في تذويب أشكال التأطير والسيطرة الذاتية للسلوكات، وتعزيز الهيمنة المضرة للفردانية غير المنضبطة، في عدد من مجالات الحياة الاجتماعية. إن الواقع الحالي معبر جدا: في الوقت الذي يتجه فيه الإقصاء المهني إلى أن يكون آلية هيكلية للمجتمع، تتشكل من جديد الجيتوهات -حيث تتكاثر الأسر دون آباء والأميون وأفراد العصابات- التي تنتج تراجع نمط الحياة، وطاعون المخدرات، والعنف لدى الشباب، وتزايد

معدلات القتل والاعتصاب. يجب ربط هذه الظواهر بالسياسات النيو-ليبرالية، ولكن أيضا بتفسخ مؤسسات الضبط المجتمعي التقليدية (الكنيسة، النقابة، الأسرة، المدرسة)، وبثقافةٍ تحتفي بالحاضر المحض، وتحفّز الأنا والحياة الحرة والتحقيق الفوري للرغبات. إن ما بعد الواجب يساهم -في مستواه الخاص- في تشطي الديمقراطية وازدواجيتها، مُنتجا في الوقت ذاته المعيارية واللامعيارية، مزيدا من الاندماج ومزيدا من الإقصاء، مزيدا من المراقبة الصحية الذاتية ومزيدا من التدمير الذاتي، مزيدا من الأشمئزاز من العنف ومزيدا من ابتذال الجُنوح، مزيدا من الانعزال في البيوت^(١) ومزيدا من التشرذم دون مأوى. صارت الفردانية ظافرة في كل مكان، وهي تأخذ وجهين متناقضين بشكل جذري: مندمج ومستقل، ومدبّر ومتحرك بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة؛ بائس، وحاد الطبع، ودون مستقبل بالنسبة إلى الأقليات الجديدة المحرومة.

هنالك ظواهر أخرى توضح تفكك الثقافة الخارجة عن الواجب: هنا تتزايد السرقات والجرائم ضد الممتلكات، وتسبق المضاربة الإنتاج، وينمو الفساد والتهرب الضريبي؛ وهناك يصادق بأغلبية كبيرة على إجراءات التخليق، ومستقبل الكرة الأرضية والعمل والقيم المهنية. هنا هيمنة المال وحمى المنافسة؛ وهناك العطاءات الخيرية والتطوع الجماعي. هنا التدبير الصحي للفرد وخُطط الادخار التقاعدي، وهناك المديونية المفرطة للأسر والإدمان على الكحول وأنواع المخدرات. حين تنطفئ ديانة الواجب، لا نشهد انحدارا عاما لجميع القيم، وإنما نشهد تجاوز مسارين: مسار عدم التنظيم، ومسار إعادة التنظيم الأخلاقي انطلاقا من المعايير الفردانية نفسها: يجب رؤية العصر ما بعد الأخلاقي على أنه «فوضى منظّمة».

(١) استعمل المؤلف لفظ "cocooning" وهو مصطلح اخترعه بعض المتخصصين في التسويق للدلالة على معنى الشعور بالرفاهية في البيت إلى درجة انعدام الرغبة في الخروج منه إلا للحاجات الحيوية. وهو مأخوذ من لفظ "cocon" أي الشرنقة التي تحيط ببعض الحيوانات في مرحلة معينة من مراحل توالدها. يمكن ترجمة هذا المصطلح بلفظ «تشرنق»، لولا أنه لفظ غريب وثقيل في اللسان! [المترجم].

إن ازدواجية الديمقراطية لا تعني فقط العودة إلى الفقر الشديد، وآليات خلق الهشاشة والتهميش الاجتماعي، ولكنها تعني أيضا إبراز منطقتين متناقضتين للفردانية. من ناحية أولى، هنالك الفردانية المرتبطة بالقواعد الأخلاقية والعدالة والمستقبل؛ ومن ناحية أخرى، فردانية «كل شخص لنفسه» و«بعدي الطوفان»؛ بعبارة أخرى، ولكي نستعمل مصطلحات علم الأخلاق: فردانية مسؤولة في مواجهة فردانية غير مسؤولة. فلنجنب المبالغات الدرامية الخيالية، ولنقل إن المجتمع المعطل عن الواجب لا يقود إلى مادماكس^(١): في مواجهة الوقاحة وانعدام المسؤولية، لم تُقل قوى الفردانية المسؤولة كلمتها الأخيرة بعد، كما تشهد على ذلك القفزة الأخلاقية المعاصرة. ليس عدم الانضباط العام للسلوكات، ولكن الدمج بين منطق عدم التنظيم وإعادة التنظيم في الوقت نفسه، المنطق «الفوضوي» والمنظم. إن مستقبل الديمقراطية يُلعب حول هذا الصراع «الهيكلي» للفردانية؛ والمهمة الحاسمة اليوم هي صدّ الفردانية غير المسؤولة، وإعادة تسطير الظروف السياسية والاجتماعية والمقاولاتية والمدرسية، الكفيلة بالدفء بالفردانية المسؤولة إلى الأمام.

الجديد في عصرنا أننا لم نعد نملك -للمضي في هذا الطريق- أي نموذج شامل ذي مصداقية. لقد انتهى الإيمان بـ «اليد الخفية»، كما تبدد الاعتقاد بالقوانين الأخروية (المرتبطة بأحداث نهاية العالم) للتاريخ، وذهب الخلاص عن طريق الدولة. صرنا نرفض حتى إلزام الواجب السامي. هنا يكمن أحد أسباب نجاح الأخلاق: إنها تلاقي نجاحا باهرا في الوقت الذي تعجز فيه الأقوال الإيديولوجية التي تشبه الأدعية التعبدية، عن الاستجابة لحاجات الوقت الملحة. من أوجه متعددة، يعدُّ هذا الانتقال نحو الأخلاق فرصة جيدة بالنسبة إلى الديمقراطيات، إذ يشهد بحصول وعي متزايد بمسؤوليتنا تجاه المستقبل، وتدعيم قيم الأنسنة. إنه وعي أكبر، ولكنه لا يخلو -بالتطابق مع ذلك- من نوع ولع وعمى، إذ كما أن الأخلاق تظهر اليوم على أنها ترياق خارق صالح للأحوال

(١) أو «ماكس المجنون» هو عنوان شريط سينمائي أسترالي صدر سنة ١٩٧٩، وتدور أحداثه في عالم ما بعد الكارثة، حيث انهيار جميع المرجعيات، وغلبة العنف والإجرام. [المترجم].

كلها، فإنها أيضا تشبه الفكرة البلاغية المتكررة: إن الوهم الإيديولوجي لم يُدْفَن بانهيار «الديانات العلمانية» بل أعيد تجسده في النزعة الأخلاقية المغالية^(١)، التي هي مظهر جديد خائب لـ «الوعي الزائف». بعد تأليه التاريخ والثورة، صارت عبادة الأخلاق تجسيدا جديدا للوعي الأسطوري. نعم، كيف يمكن التسليم بفكرة أن التحكم في المستقبل معلق على نمو السخاء وأعمال الإحسان؟ كيف يمكن التصديق للحظة واحدة أن التصريحات المثالية، والاحتجاجات المتعلقة بحفظ الفضيلة، واللجان الأخلاقية، يمكن أن تكون في مستوى تحديات العالم المعاصر؟ إنه بؤس الأخلاق، التي تشبه -حين تُترك لوحدها- عملية تجميل، أكثر من كونها أداة قادرة على تصحيح النقص أو الإفراط في عالمنا الفردي والتقني-العلمي. من الصحيح أننا نرحب بنجاح المساعدة عن بعد، ونصفق لمواثيق الأخلاق، ولجان الحكماء، والمساعدة الإنسانية: جيد جدا. ولكن لنا أن نشك جديا في قدرتها على وقف التهميش الاجتماعي، وصراعات عالم الشغل، وتآكل المواطنة الديمقراطية. إن التدخلات الإنسانية، وإن كانت محمودة وضرورية، فإنها لا تخفض من مشكلات التخلف والديكتاتوريات والمذابح الجماعية. إننا لا نحتاج إلى «إضافة روحية» بقدر حاجتنا إلى سياسات تطوعية جديدة، وتنظيمات ذكية، وأنظمة تكوينٍ للجميع تكون ملائمة لتسارع التغييرات. من كل الأطراف، نسمع كلاما حماسيا عن الوضوح الأخلاقي الجديد الذي يُنظر إليه على أنه هو الذي يضع الحدود: إلا أنه من اللازم التنبيه إلى الحدود التعجيزية، بل إلى الآثار المنحرفة للأخلاق حين ترفع على أنها الترياق الناجع. إلى أين تؤدي التصريحات السامية للشركات إذا كانت غير متبوعة بآثار عملية، أو كانت مخالفة لتصرفاتها؟ ما هذه الديمقراطيات التي نتجه نحوها إذا كانت القرارات المتعلقة بالخير والشر من شأن خبراء مستقلين؟ ما هذا المجتمع الذي نرتبه، حين يصلح الخطاب الأخلاقي، هنا وهناك، لأن يكون رافعة لتشويه العمل العمومي؟ إن الحماس الأخلاقي يمكن أن يؤسس مستقبلا قليل الشبّه بطموحاته المعلنة.

(١) استعمل المؤلف هنا لفظ "éthicisme"، بخط مائل، ولولا الغرابة والثقل لترجمته بلفظ «الأخلاقانية»

أو «الأخلاقوية». [المترجم].

إن تنسيب^(١) الآمال المعقودة على التيار الأخلاقي لا يعني شجبه واحتقاره. إذا كانت المناشدات الفلسفية لأخلاق السخاء ليست لها سوى قيمة وعظمية، دون مقصد أخلاقي، فإن المستقبل يبدو مقلقا. إننا ننبذ المواعظ التخيلية كما ننبذ استصنام المصلحة الشخصية؛ وندافع عن الأخلاق الذكية والتطبيقية، التي تعني بالنتائج النافعة للإنسان أكثر من اعتنائها بالنوايا الخالصة، الإصلاحية أكثر مما هي مثالية، والمؤيدة للتغييرات الواقعية أكثر من تأييدها للمعنى المطلق، والتي تحث على روح المسؤولية أكثر من اهتمامها بالزجر. إذا تأملنا جيدا، أليست الأعمال القادرة على تحسين مصير الإنسان وإن لم تخل من نزعة مصلحة، أفضل من النوايا الطيبة منعدمة الكفاءة؟ إذا كان من البدهي أن قصد السخاء والإيثار يشكّل معيارا أخلاقيا أساسيا، فإنه لا يمكن اعتباره الوحيد، إلا إذا تبيننا الموقف -غير المقبول في نظرنا- الذي يسوّي بين الأخلاق والأعمال الفردية غير الأنانية، والتي ترادف إذن -على الصعيد الأخلاقي- بين الإجراءات السياسية والاقتصادية والإدارية المتناقضة، بحجة كونها جميعا خاضعة لـ «نفس» الحسابات النفعية. في هذه الظروف، من الضروري ردّ الاعتبار للذكاء في مجال الأخلاق، وهو الذي لا يصف كعلاج استئصال المنافع الشخصية بل جعلها معتدلة، ولا يطالب ببطولة عدم الأنانية ولكن بالبحث عن توافقات معقولة، و«إجراءات عادلة» تلائم الظروف والناس كما هم. علينا أن نحذر من الأصوليين الجدد المتشددون في مجال الفضيلة، ولكن -في الوقت ذاته- فإن الحركية الاقتصادية لـ «دعه يفعل»^(٢) تكشف كل يوم عن مآزقها وخبثها. إذا كانت النزعة الأخلاقية غير مقبولة لعدم تأثرها بالواقع الفردي والاجتماعي، فإن النيوليبرالية الاقتصادية تحدث شرخا اجتماعيا، وتخلق مجتمعا يتحرك بسرعتين، وتضمن قاعدة البقاء للأكثر ثراء، وتهدد المستقبل. أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نرفض «أخلاق الاقتناع» بقدر ما نرفض لأخلاقية «اليد الخفية» لصالح

(١) أي جعلها نسبية. [المترجم].

(٢) تعريب لـ "laisser-faire"، وهو تيار فكري اقتصادي وسياسي، يعارض تدخل الدولة في حركية

الاقتصاد. [المترجم].

أخلاق مسؤولة وحوارية، متجهة نحو البحث عن توازنات عادلة بين النجاعة والإنصاف، بين الربح ومصالح المأجورين، بين احترام الفرد والمصلحة العامة، بين الحاضر والمستقبل، بين الحرية والتضامن. إنها مرافعة للدفاع عن أخلاق ذكية، لأن تأليه الواجب لم تعد له مصداقية اجتماعية، ولأن العدالة الاجتماعية تتطلب النجاعة، ولأنه لا يمكن تصور النجاعة -على الأقل في العصر النيو- فرداني - دون احترام للإنسان، ودون بُعد أنسني. إن أفول الواجب ليس لعنة ولا بركة: لا شك أن الوقت الراهن يضخم اتجاهات الإقصاء والتهميش الاجتماعي. ولكن المستقبل لم يتقرر بعد: هل من الممتنع أن نعتقد أن من انتهاء صلاحية الواجب وغرق الإيديولوجيات يمكن أن يخرج اهتمام معقول أكبر بالتماسك الاجتماعي، ومزيد من روح التفاوض والبراجماتية الإصلاحية، ومزيد من الأنسنة الحاذقة والتعددية؟

لقد خمد المثل الأعلى للتضحية، ونضب الإيمان بالمستقبل المشرق: فما الذي يبقى لنا سوى مغامرة المعرفة وعود الذكاء البراجماتي للوسائل العادلة؟ إن المشاعر الأخلاقية، وإن كانت قادرة على جلب بعض أعمال الإحسان، فإنها - لا نقول: عديمة الفائدة- ولكنها عاجزة عن أن تكون أساس تماسك الاشتغال الدائم لمؤسسات عادلة وناجعة. المشاعر الطيبة محمودة، ولكن من يخالف في أنها سريعة الزوال أكثر مما هي مستقرة، وأن المجتمع إذا اعتمد عليها وحدها لا يمكن أن يتقدم في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية. لا يوجد حل واقعي آخر على المدى البعيد سوى تكوين الإنسان، ونمو المعرفة ونشرها، وتوسيع المسؤوليات الفردية، والانحياز إلى الذكاء العلمي والتقني والسياسي والمقاولاتي. لا أحد يرفض فكرة أن الذكاء يمكنه أن يخدم الشر والأنانية، ولكن ما يكون صحيحا على مستوى الفرد هل يكون كذلك على صعيد التجمعات الإنسانية والتاريخ طويل الأمد؟ كيف لا نرى بأن مثلنا العليا تبقى -دون تقدم التقنيات والعلم وتسيير المقاولات- صيغا كلامية فارغة؟ ليست التصريحات الأخلاقية، ولا المدائح الموجهة لحقوق الإنسان وللسخاء، هي التي ستقضي على كراهية الأجانب والبؤس والاعتداءات على البيئة وانحرافات وسائل الإعلام. لا بد من وجود سياسات ومقاولات ذكية، ومن المزيد من التكوين،

وإرساء روح المسؤولية والتأهيل المهني، والمزيد من العلم والتقنية. إن إلزام تعبئة الذكاء الإنساني، والاستثمار المضاعف في المعرفة والبعث التربوي الدائم، كل ذلك أفضل من إزمات القلوب.

علينا أن نحذر من أن يدفعنا رفضنا للأمور السيئة إلى التخلص من الأمور الحسنة المصاحبة لها أيضا^(١): إن انحرافات العقل البروميثي لا تدين جوهره. إذا كان العقل الأخلاقي يحدد المسار نحو الغاية، فإن العقل المثقف وحده هو الذي يقرّبنا منها. لا توجد غايات مشروعة غير قيم الأنسنة، ولا توجد وسائل غير الذكاء النظري والتطبيقي. إن العصر ما بعد التخليقي لا ينبغي أن يدعو لا إلى الحلم بانبعث الواجب المتطرف، ولا إلى شذوذات «إعادة صياغة» الأخلاق، ولكن عليه أن يعيد التأكيد على أولوية احترام الإنسان، وأن يشجّب فخاخ النزعة التخليقية، وأن يشجّع أخلاقا ذكية في الشركة كما في العلاقة مع البيئة، وأن يدعم حلولاً توافقية، حازمة بخصوص مبادئ الأنسنة الأساسية مع كونها متأقلمة مع الظروف والمصالح ومتطلبات الفعالية. إنه مدح للعقل لا يطمح -قطعا- إلى خلق قلوب طاهرة، ولكن ما الوسيلة الأخرى التي نملكها لتصحيح المظالم في العالم، وبناء عالم اجتماعي أكثر إنسانية ومسؤولية؟ وبما أن البشر اليوم ليسوا أفضل ولا أسوأ منهم في أزمنة أخرى، فلنلعب الورقة الجماعية للعلم والتكوين، وللعقل البراجماتي والتجريبي؛ هذه الأمور التي تعدّ قليلة المتطلبات بالنسبة إلى الفرد مع كونها أكثر نجاعة على الصعيد الاجتماعي، أقلّ قطعياً بالنسبة إلى الأفراد وأكثر تقييداً للمنظمات، أقلّ سموا ولكن أقدر على جعل الناس مسؤولين، أقلّ طهرا ولكنها قادرة على تصحيح مختلف تجاوزات الديمقراطيات وحقاراتها بسرعة أكبر. إن الاختلاس والمظالم والأعمال الشائنة لن تختفي أبداً: أقصى ما يمكن أن نفعله هو الحد من مجالها، ورد الفعل بذكاء مع الإسراع بإشعال الحرائق المضادة^(٢). إذا كان التطور الأخلاقي له معنى في التاريخ، فإن

(١) استعمل المؤلف هنا التعبير المشهور في بعض اللغات الأوروبية: «لا نرمي الرضيع مع الماء القذر الذي اغتسل فيه». [المترجم]

(٢) وهي الحرائق الصغيرة التي توفد للإحاطة بالحريق الممتد، ومنعه من الانتشار. [المترجم]

ذلك لا يرجع فقط إلى احترام أكبر لحقوق الإنسان ولكن إلى استعدادنا للتصحيح السريع للأمور غير المقبولة: إنها الأخلاق «الحذرة» أو قل هي القدرة على «ربح بعض الوقت» في مواجهة الشر والآلام الإنسانية. نتمنى أن تكون هذه إحدى الفضائل المستقبلية لأفول الواجب.

